المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

17/04/2014

لم ترد على تنبيه وجه لها منذ 10 أيام

منظمات حقوقية تندد بـ «الصمت المطلق» للرباط اتجاه «التجاوزات» في حق المهاجرين

1347/14

■ أ.ف.ب ■

نددت منظمات غير حكومية أول أمس (الثلاثاء)، بـ«الصمت المطلق» للسلطات المغربية حيال التنبيهات الأخيرة لهذه المنظمات بخصوص حالة المهاجرين الأفارقة الذين يتعرضون لـ«أعمال قمعية» من طرف القوات المساعدة خلافا لتوجهات سياسة الهجرة الجديدة للمملكة.

وطالبت عشر منظمات غير حكومية المغرب نهاية مارس بإرسال مراقبين دوليين إلى جانبي الحدود مع مدينتين سبتة ومليلية في شمال المملكة، لرصد «الانتهاكات الخطيرة» بحق المهاجرين، محذرة من «كارثة إنسانية» بسبب «الترحيل القسري» للمهاجرين.

وقالت الجمعيات «ندعو المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب والأمم المتحدة إلى إرسال بعثة من المراقبين الدوليين على جانبي حدود سبتة ومليلية، لمعالجة انتهاكات خطيرة لحقوق المهاجرين».

وجاءت هذه الدعوة إثر ترحيل السلطات الأمنية المغربية للمهاجرين من شمال المغرب إلى العاصمة الرباط بشكل وصفته المنظمات بـ«التعسفي الذي يتم بتعاون مع الأمن الإسباني»، ما خلق أزمة استقبال ورعاية في العاصمة.

واضطرت إحدى هذه المنظمات غير الحكومية وتحمل اسم «كاريتاس»، إلى «إغلاق أبوابها نهائيا بسبب ازدحام غير مسبوق» داخل مركز الاستقبال الخاص بها إضافة إلى «الظروف الطبية الخاصة بالقدرة على رعاية الوافدين».

وحسب بيان صادر، أول أمس، خلال ندوة صحافية لعدد من المنظمات غير الحكومية المتابعة لملف الهجرة في المغرب فإنه «بعد ثلاثة أسابيع على إطلاقنا النداء، لم نتلق أي رد فعل من المؤسسات الحكومية» في المغرب.

وأوضح البيان نفسه أنه «بإمكان أي شخص في العاصمة الرباط أن يلحظ الإصابات البادية على أجسام المهاجرين (...) في وقت تواجه فيه منظماتنا الصمت المطلق» من طرف السلطات.

وأشار مهدي عليوة رئيس «المجموعة المناهضة للعنصرية والدفاع عن الأجانب والمهاجرين» خلال ندوة صحافية الثلاثاء، مباشرة إلى تورط «القوات المساعدة» وهي قوات شبه عسكرية تابعة لوزارة الداخلية. وقد اتهمها بخيانة التزامات المغرب عبر سياسته الجديدة الخاصة بالهجرة.

واستغرب عليوة من تصرف القوات المساعدة المغربية حيث قال: «نحن لا نفهم لماذا يكسرون سيقان المهاجرين ورؤوسهم ويسرقون أمتعتهم». وأضاف «كنا في حالة من النشوة بعدما صدرت أوامر ملكية من أجل تغيير جذري لسياسة الهجرة، وكنا على قناعة بأن هذا النوع من العنف قد تم الحسم فيه».

ويواجه كل من المغرب وإسبانيا تدفقا كبيرا للمهاجرين من دول جنوب الصحراء الكبرى، يحاولون اقتحام مدينتي سبتة ومليلية، الحدود البرية الوحيدة بين أوروبا وإفريقيا، حيث يوجد على أراضي المغرب حسب وزارة الداخلية المغربية، ما يقرب من 40 ألف مهاجر غير نظامي.

وأعلن المغرب نهاية 2013 ردا على الانتقادات الكثيرة للمنظمات الدولية حول تعنيف وإساءة معاملة المهاجرين، «عن سياسة جديدة للهجرة، بغرض «تسوية استثنائية» لأوراق جميع هؤلاء المهاجرين، وهي عملية ستمتد طوال 2014.

وعبر عليوة عن «امتعاضه» من الوضع مؤكدا رغبة المنظمات غير الحكومية في «العمل باتفاق وتفاهم مع الحكومة». وأضاف «لكن يبدو أن سلوك القوات المساعدة يقول العكس، مادامت هذه القوات لا تحترم حتى الإرادة الملكية». وحاولت «فرانس بريس» الاتصال بالسلطات المغربية عدة مرات، لكن لم تتلق أي رد. من جهة ثانية حمل رئيس المجموعة المناهضة للعنصرية جانبا من المسؤولية للاتحاد الأوروبي وإسبانيا. وقال إن «سبب جراح عدد كبير من المهاجرين في الرباط هو الحرس المدني الإسباني».

وأضاف أن هذا الحرس «ينتهك بصورة منهجية القانون عبر طرد المهاجرين عبر الحدود» إلى المغرب.

المصادقة على مشروع القانون المتعلق بالقضاء العسكري يهدف إلى تعزيز القضاء وثقافة حقوق الانسان بالمغرب

أكد البرلماني المغربي الشرقاوي الروداني، أول أمس بليبروفيل، أن المصادقة على مشروع القانون المتعلق بالقضاء العسكري يهدف إلى تعزيز القضاء وثقافة حقوق الانسان بالمغرب.

وأوضح الروداني، في مداخلة له أمام أشغال اللجنة السياسية للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية التي تحتضنها العاصمة الغابونية، أن المجلس الوزاري صادق مؤخرا على مشروع قانون يعدل القضاء العسكري بشكل يقضي بعدم محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري وكذا العسكريين المحاكمين بجنح الحق العام.

وأضاف النائب البرلماني عن حزب الأصالة والمعاصرة أن هذا القانون هو ترجمة ملموسة لتفاعل الحكومة مع المجلس الوطني لحقوق الانسان بالخصوص في ما يتعلق بالشكايات المحالة على المجلس ولجانه الجهوية.

وأبرز الروداني، العضو بالجمعية البرلمانية للفرنكوفونية ورئيس فرعها بالمغرب، الإصلاحات العميقة التي باشرها المغرب، مبرزا ان المملكة عرفت ، في سياق إقليمي مضطرب، كيف تكتب صفحة جديدة من تاريخها ولكن بشكل يختلف عن نظيره بدول المنطقة التي عرف بعضها او يعرف ثورات ونزاعات مسلحة قاتلة.

وأوضح أن الاصلاحات السياسية المؤسساتية التي تمت مباشرتها منذ عشرين سنة جعلت المغرب يعرف كيف يستبق متطلبات التغيير من خلال خلق آليات صلبة لإعطاء دفع قوي للديمقراطية التمثيلية.

ويتضمن برنامج اللجنة السياسية للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية التي تمتد أشغالها على مدى يومين بمشاركة ممثلي البلدان الأعضاء في هذه الهيئة، ورشات حول « المواقع الاجتماعية .. أي تأثير على المواطنة والديمقراطية وعالم السياسة؟ و» استراتيجية الفرونكفونية الرقمية».

ضحية لـ"أحداث 1981" يعتصم في الرباط ويطالب بـ"جبر ضرر«

هسبريس – عماد السّليماني (صور مصطفى بهلول)
الخميس 17 أبريل 2014 - 09:43

بعد اعتصامات امتدت لأزيد من 6 أشهر أمام مبنى المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط، "دون جدوى"، عاد غزو إبراهيم، الذي يقدم نفسه كـ"ضحية سنوات الرصاص"، ليفترش ساحة مسجد الشهداء بحي المحيط، رفقة عائلته المكونة من 5 أبناء وزوجة، مطالبا بجبر ضرره "المادي والاجتماعي".

حالة إبراهيم غزو الصحية لا تزال متأثرة برصاصة 7-12 ملم اخترقت جسده من إبطه إلى تحت سرّته، خلال الأحداث التي شهدتها الدار البيضاء في 20 يونيو 1981، بعد اندلاع احتجاجات رافضة لرفع أسعار المواد الغذائية.

ويحكي إبراهيم أنه كان حينها طالبا في الصف الثانوي، حيث لم يتجاوز عمره 18 سنة، مضيفا أنه كان خارجا وقتها نهار 20 يونيو 1981 للاحتجاج "كباقي أبناء الشعب رفقة زوجة أخي.. حيث لم أكن منتميا لأي حزب أو نقابة"، قبل أن تصيبه رصاصة "حجمها أكبر من البلوط" في جسمه خلفت إصابة حرجة لا يزال يشكو من تبعاتها إلى حدود اليوم.

ويظهر المتحدث كيف أن الإصابة، وعلى مدى 33 سنة، خلفت له معاناة صحية "أنا مصاب بتسوّس في العظام ومهدد بسرطان خطير، إضافة إلى أن لحمي تحت السرّة تتساقط مرّة مرة".

"وضعتُ ملفي لدى هيئة الإنصاف والمصالحة عام 2005 إلى غاية 2009 حيث وعدوني بشقة في بوسكورة، أعطوني ورقة ذهبت بها إلى شركة العقار المعنية قبل أن أجد المسكن عبارة عن قفص صغير لا يصلح لسكن شخص واحد"، يحكي إبراهيم الذي أضاف أن الشقة لم تسلم له لحد الآن "بقيت حبرا على ورق".

وينبه المتحدث إلى ما أسماها "الزبونية" في التعامل مع ملفات ضحايا سنوات الرصاص، "الذين ينتمون لأحزاب يسارية تم تعويضهم بشكل كبير.. أمام نحن الذين لا ندخل في إطار أي حزب أو نقابة فيتم تهميشنا كما ترى".

ويطالب إبراهيم غزو المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتحيين ملفه والنظر في تعويضه ماديا واجتماعيا، "لقد سبق لي أن اعتصمتُ أزيد من أربعة أشهر إلى 7 اشهر قبل سنوات ورغم ذلك لا حلّ مع هاد الناس"، مضيفا أنه دخل في اعتصام مفتوح مع أسرته إلى حين الاستجابة إلى مطالبه.

http://www.hespress.com/societe/185471.html

"لارَامْ" تستعينُ بمجلس "اليزمي" لتحصين موظفيها ضدَّ التمييز

هسبريس – هشام تسمارت
الخميس 17 أبريل 2014 - 13:10

في بادرةٍ تروم تحصينَ مستخدمِي الخطوط الجوية الملكية المغربية ضدَّ ممارسات التمييز، بحكمِ تنقلهم الدائم بين البلدان واحتكاكهم بزبناء من مختلف بلدان وثقافات العالم، وقعَتْ شركة الخطوط الملكيَّة المغربيَّة، اتفاقيَّة معَ المجلس الوطنِي لحقوق الإنسان، لتمكين موظفيهَا من تكوينٍ فِي مجال حقوق الإنسان.

الاتفاقية المبرمة صباح اليوم بالرباط، فِي مقر الCNDH، وقعَت منْ قبل المدير العام لشركة الخطوط الملكيَّة المغربيَّة، إدريس بنهيمة، وإدريس اليزمِي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بغرضِ تأمين تكوينٍ فِي ثقافة الانفتاح والتسامح لموظفِي "لارام"، ممن يتصلُون بصورةٍ مباشرة بزبنائهم، على أن يصل عددهم إلى 1500 موظف، يتلقون تكوينًا على مدى 3 أشهر.

رئيسُ المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس االيزمِي، قالَ فِي تصريحٍ له على هامش التوقيع، إنَّ البادرَة هي الأولى من نوعها، فِي السعي إلى محاربة كافَّة أشكال التمييز بين موظفِي "لارام"، سيما أنَّ محاربة التمييز منَ بين الأمور التِي تنصُّ عليها الوثيقة الدستوريَّة بالمغرب، كما أنَّ فِي "لارام" وعيًا، كما يقول اليزمِي بإمكانيَّة وقوع حالات تمييز، وهو ما يجعلُ الوقاية أحسن طريقة، لمعالجة "التمييز" بطريقة استباقيَّة.

وعن تدبير المجلس الوطنِي لحقوق الإنسان، تكوين موظفِي "لارام"، قال اليزمِي إنَّ مجلسه عبأَ طاقمًا كاملًا من المكونين استقدمهم من بين الجالية المغربية المقيمة في أوروبا، لام يتوفرون عليه من تجربة كبيرة في تحليل حالات التمييز، وكيفية رصدها حين تحصل، ومعالجتها.

فضلًا عن ذلك، يتعهد مجلس "اليزمي" بدعم "لارام" في مجال تنشيط وتأطير الأيَّام والندوات في المجال الحقوقي، كما سيضحِي بإمكان موظفِي الشركة الاستفادة من مختلف برامج التكوين التي سينظمها المجلس الوطني، وكذا الوثائق التي يتوفر عليها مثل المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان.

من جانبه، قال المدير العام للخطوط الملكيَّة المغربيَّة، إدريس بنهيمة، إنَّ قيام الشركة بأنشطة فِي أزيد من ثمانين بلدًا، ونقلها ما يفوقُ 6 ملايين مسافر سنويًّا، ينتمُون إلى جنسيات وأديان مختلفة، يعنِي أنَّ ثمَّة تجربَة "تاريخيَّة"، فِي التعامل مع الآخر، ولغته ودينه وثقافته، و جعل تطبيق القيم العالمية فيما يخصُّ التسامح ونبذ التمييز، ضرورةً ملحَة، لخفض الممارسات السلبيَّة إلى أدنى حدٍّ ممكن، "لقد طلبنا من المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن يساعدنا عبر دورات تدريبية لفائدة مستخدمينا، كيْ نصل المستوى المنشود من التعامل الإيجابي مع الآخر، أيًّا كانت جنسيته ولغته وديانته" يستطرد بنهيمة.

إلى ذلك، تتعهدُ شركة الخطوط الملكيَّة المغربيَّة، وفقًا للاتفاقية الموقعة إضافةً على تمويل برامج التكوين لفائدة أطرها وموظفيها، بدعم أنشطة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في مجال النهوض بحقوق الإنسان وكذا المشاريع المتعلقة بتنمية ثقافة حقوق الإنسان، زيادةً على عملها على إشراك المجلس الوطني في جميع الأنشطة والتظاهرات ذات الصلة بالاتفاقية.

http://www.hespress.com/economie/185961.html

إصلاح القضاء العسكري والتجاوب الفعال مع شكايات المواطنين من شأنهما الرقي بالعمل الحقوقي إلى مستويات أكبر (مسؤول)

و.م.ع
17.04.2014
h3011

السمارة/17 أبريل 2014 /ومع/ أكد رئيس اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان العيون السمارة، محمد سالم الشرقاوي، أن مشروع إصلاح القضاء العسكري، وقرار الحكومة التجاوب الفعال والسريع مع الشكايات الواردة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان من شأنهما الرقي بالممارسة والعمل الحقوقيين، إلى مستويات أكبر .

وأضاف السيد الشرقاوي، في حديث لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن قرار إخراج الأشخاص المدنيين من اختصاص المحكمة العسكرية، الذي ينسجم مع الآليات الدولية والاتفاقيات التي صادق عليها المغرب، يتجاوب مع مقترحات المجتمع المدني على المستويين الوطني والدولي، ويفتح مساحات هامة لعمل المؤسسات الضامنة لهذه الممارسات الحقوقية وفي مقدمتها المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وقال "إن هذه القرارات إشارة قوية على أن المغرب جاد في تنفيذ كل التزاماته ومشاريعه، على الرغم من أننا متأكدون من هذا الأمر ونمارسه ونعيشه ، ولكن هذا لقطع الشك باليقين بالنسبة للعديد من المشككين حتى نثبت عكس ادعاءاتهم".

كما أن هذه القرارات، يضيف السيد الشرقاوي، من شأنها أن تشكل حافزا لتطوير الأداء الوظيفي للمؤسسات بشكل يضمن حماية حقوق الإنسان، وفي نفس الوقت يضمن تطبيق القانون .

وأكد أن هذه القرارات سيكون لها انعكاس كبير على مستوى الأقاليم الجنوبية للمملكة، بالنسبة للمواطنين والمواطنات وللمؤسسات المشتغلة في هذا المجال وللمسؤولين المحليين، عبر تمكينهم من القيام بمهامهم على أحسن وجه، وبالتالي ستكون المردودية أفضل وستعطى للمواطنين الثقة للمشاركة بشكل متقدم وكذا لتسهيل النقاش السياسي والمتابعة عن قرب، معتبرا في هذا الصدد أن هذه صيغة أخرى من صيغ الديمقراطية التي تضمن إدراج أفكار المواطنين والمواطنات.

وأضاف أن "هذه القرارات تعطي لنا كمؤسسة دفعة جديدة للقيام بعملنا على أحسن وجه وإيجاد إجابات كافية وشافية لكل التساؤلات التي يمكن أن تطرح علينا في أية لحظة، إلى جانب ما لدينا من جرأة وصراحة وشفافية في العمل".

كما استعرض السيد الشرقاوي حصيلة التجربة الرائدة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان على مستوى هذه المنطقة، مذكرا بالمكتسبات والتراكمات التي تحققت في هذا المجال والتي من الواجب تحصينها، داعيا إلى التجاوب مع الملاحظات التي تتضمنها مذكرات المجلس والنداءات التي يتم توجيهها خلال محطات عديدة.

وأضاف أن هذه المؤسسة أثبتت، خلال سنتين ونصف الماضيتين، أن هناك عملا ميدانيا مرتبطا بقضايا شائكة في مجال حقوق الإنسان أعطى فيها المجلس استشارات ومقترحات أولية، واتخذ مجموعة من المبادرات، بالإضافة إلى إنجاز مجموعة من التقارير الموضوعاتية التي تتعلق بوضعية السجون والأمراض العقلية والإعاقة ، ووضعية المهاجرين.

ج/سل/ ج م

http://www.menara.ma/ar/2014/04/17/1125043-%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B9%D8%A7%D9%84-%D9%85%D8%B9-%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%B4%D8%A3%D9%86%D9%87%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84.html

التوقيع بالقنيطرة على اتفاقية شراكة وتعاون تهم مجال التربية على حقوق الإنسان

و.م.ع

16.04.2014
h4518
شارك
أضف تعليق (0)

القنيطرة/16 أبريل 2014/ومع/ وقعت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرباط – القنيطرة، والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الغرب الشراردة بني احسن، اليوم الأربعاء بالقنيطرة، اتفاقية شراكة وتعاون تهم مجال التربية على حقوق الإنسان.

وتنص هذه الاتفاقية، التي تم توقيعها بمناسبة افتتاح المهرجان الوطني الأول للمسرح التربوي، الذي تنظمه الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الغرب من 16 إلى 18 أبريل الجاري، تحت شعار "مؤسسة تعليمية بدون عنف"، على تنظيم ندوات وملتقيات وورشات التفكير في مجال حقوق الإنسان، وعقد أنشطة للتعريف بالمعايير الدولية والوطنية لحماية حقوق الإنسان ونشر ثقافة حقوق الإنسان وتشجيع أندية المواطنة والتربية على حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية.

كما تؤكد الاتفاقية على تشجيع المبادرات الهادفة إلى النهوض بالفكر الحقوقي والعمل الميداني المتصل بحقوق الإنسان على مستوى جهة الغرب الشراردة بني احسن.

وتتضمن هذه الاتفاقية، التي وقعها السيدان عبد القادر أزريع رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، وعزيز نحية مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الغرب، إقامة دورات تكوينية في مجال حقوق الإنسان لفائدة الأطر التربوية والإدارية بالمؤسسات التعليمية، فضلا عن تزويد المكتبات المدرسية بالوثائق ذات الصلة بالصكوك الدولية والإقليمية المرتبطة بحقوق الإنسان، ومنشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ج/رم/ دك

http://www.menara.ma/ar/2014/04/16/1124024-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%B9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%86%D9%8A%D8%B7%D8%B1%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%AA%D9%87%D9%85-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86.html

تفاعل المغرب مع الآليات الأممية المتعلقة بحقوق الإنسان اختيار استراتيجي وإرادي " لا رجعة فيه " (السيد المحجوب الهيبة)

و.م.ع
17.04.2014
h3012
شارك
أضف تعليق (0)

الرباط/ 17 ابريل 2014 /ومع/ أكد السيد المحجوب الهيبة ، المندوب الوزاري لحقوق الإنسان ، اليوم الخميس بالرباط ، أن تفاعل المغرب مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان يشكل اختيارا استراتيجيا وإراديا للمملكة "لا رجعة فيه".

وأضاف السيد الهيبة الذي حل ضيفا على ملتقى وكالة المغرب العربي للأنباء للحديث عن موضوع " تفاعل المغرب مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان" إن هذا التفاعل تطور بتطور تفاعل المملكة مع النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

وذكر السيد الهيبة بأن التفاعل مع النظام الأممي والآليات غير الاتفاقية يتعزز أيضا بالإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وكذلك في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل ، مسجلا تواصل تعزيز المكاسب من خلال تقوية الإطار التنظيمي والمؤسساتي الوطني عبر ملاءمة هذا الإطار مع المعاهدات الدولية التي انضم إليها المغرب.

وأشار إلى أنه تم تعزيز الآليات الوطنية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، خاصة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية ، مضيفا أن تعزيز انفتاح المغرب على الآليات الدولية والإطار المؤسساتي والمعياري الداخلي يعكس التحسن الملموس والعملي لوضعية حقوق الإنسان في المغرب بشكل عام وعبر كل التراب الوطني.

وأبرز السيد الهيبة في هذا السياق التفاعل الديناميكي الملتزم والمتواصل للمغرب مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان سواء فيما يتعلق بهيئات المعاهدات أو الإجراءات الخاصة أو الاستعراض الدوري الشامل، مشيرا إلى أنه يتم إتباع مقاربة قائمة على أساس التخطيط الاستراتيجي في سياق تتبع التوصيات الصادرة عن منظومة الأمم المتحدة واعتماد تعاون متواصل مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومختلف الأنشطة التي ينظمها المغرب والمبادرات التي يتخذها داخل مجلس حقوق الإنسان.

وتطرق السيد الهيبة لمشاركة المغرب في مسار تقوية نظام هيئات المعاهدات الذي أطلقته المفوضية السامية لحقوق الإنسان سنة 2009؛ ولتقديم التقارير الوطنية بصورة دورية حيث عرف المغرب بين سنتي 2003 و 2013، سبع استعراضات دورية (لجنة حماية جمع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في شتنبر 2013، ولجنة مناهضة التعذيب في أكتوبر 2011، ولجنة القضاء على التمييز العنصري في غشت 2010).

وأكد أنه تم إجراء حوارات تفاعلية وبناءة بين السلطات المغربية والخبراء من مختلف اللجان مع برمجة قريبة لمناقشة تقريرين تم تقديمهما مؤخرا (لجنة حقوق الطفل ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) ،فضلا عن التقارير الدورية المنجزة خلال هذه السنة والتقرير حول وضعية الأشخاص ذوي الإعاقة بالإضافة إلى التقارير التي توجد في طور الإنجاز.

وتتميز الممارسة الاتفاقية للمغرب في مجال حقوق الإنسان بكونها عرفت – حسب السيد الهيبة – تطورا كبيرا خاصة منذ منتصف التسعينات حيث تأكد مع مرور السنين دينامية المجتمع المدني المغربي الذي ساهم في هذا التطور من خلال تقاريره الموازية، والحرص على تطوير مقاربة تشاركية في إعداد ومناقشة التقارير.

وشدد السيد الهيبة على أنه لا يمكن قياس درجة التزام دولة ما بدرجة التصديق على المعاهدات، مضيفا أن المغرب يلتزم بإعداد شروط التنفيذ الفعلي لالتزامات الدولة وتعزيزه بطريقة مستدامة.

وبغية تعزيز الانفتاح على الإجراءات الخاصة في إطار عزم المغرب على تقوية التفاعل والتعاون مع هذه الآلية ، ذكر السيد الهيبة بزيارة تسعة إجراءات

خاصة منذ بداية الألفية، منها خمسة إجراءات منذ 2011، وإجراءان سنة 2013، ويتعلق الأمر بالمقررة الخاصة المعنية بالحقوق الأساسية لضحايا الاتجار بالبشر في يونيو 2013، وفريق العمل المعني بالاعتقال التعسفي في دجنبر 2013 .

وأبرز أن المغرب استضاف خمسة إجراءات خاصة ما بين شتنبر 2011 ودجنبر2013، بمعدل زيارة كل ستة أشهر عمليا، وهو معدل مرتفع بالنظر إلى الممارسة العامة للدول في هذا المجال، مضيفا أنه يتم ضمان تسهيل جميع الزيارات من طرف السلطات العمومية ، دون قيود أو استثناءات على كل التراب الوطني.

وقال إن المغرب وجه دعوة للعديد من الإجراءات الخاصة الأخرى برسم سنة 2014 ومنها الخبير المستقل المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة والمقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين ، والمقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد .

وتجري حاليا مناقشة إمكانية زيارات المقررين الخاصين بمسألة الإعدام خارج نطاق القضاء والإعدام الجماعي أو التعسفي، ومسألة العنف ضد النساء (2014-2015).

وشدد السيد الهيبة على أن تفاعل المغرب مع الإجراءات الخاصة يتميز بتوفير جميع الشروط المسبقة لكل زيارة فيما يتعلق بالالتزام الخاص بالزيارة نفسها، أوفي ما يخص تتبعها والحرص على مواصلة التفاعل معها بعد كل زيارة لتنفيذ توصياتها والاستفادة من الممارسات الفضلى التي يمكن أن تقدمها ودعم نظام الإجراءات الخاصة من خلال تشجيع المبادرات داخل مجلس حقوق الإنسان .

ر/ق س/ب ج/ عم

تكريم إفريقيا في الدورة ال 17 لمهرجان كناوة وموسيقى العالم بالصويرة (السيد أزولاي)

و.م.ع
17.04.2014
h0012

الدار البيضاء/ 17 أبريل 2014/ ومع/ أعلن السيد أندري أزولاي مستشار صاحب الجلالة، ورئيس جمعية الصويرة موغادور، مساء أمس الأربعاء بالدار البيضاء، أنه سيتم الاحتفاء بإفريقيا خلال الدورة ال 17 لمهرجان كناوة وموسيقى العالم، الذي ينظم في الفترة من 12 إلى 15 يونيو القادم بالصويرة تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.

وأوضح السيد أزولاي، في لقاء مع الصحافة لتقديم برنامج هذه الدورة، أن هذا الاختيار سيمكن المشاركين في هذه التظاهرة، التي تعكس الروح الأصيلة للمغرب، من استعادة التاريخ عبر برنامج موسيقي وفني غني ومتنوع ينشطه فنانو كناوة بجمالية وإحساس.

وأضاف السيد أزولاي أن المغرب، وهو يكرس تضامنه مع الدول الإفريقية، يريد تجديد التأكيد على جذوره الإفريقية التاريخية، مذكرا بالزيارة التي قام بها مؤخرا صاحب الجلالة الملك محمد السادس لعدة بلدان إفريقية لتثمين الأواصر التاريخية وتشبث المملكة بقارتها وبالتعاون جنوب جنوب في عدد من المجالات، ليست الاقتصادية فقط وإنما الثقافية أيضا.

وذكر رئيس جمعية الصويرة موغادور أن الأمر يتعلق بمهرجان معروف بأصالته وأجوائه الفريدة، ويثمن الجانب الإفريقي في الهوية المغربية، ويبرز الارتباط بكافة ثقافات العالم.

وفي ما يتعلق بمنتدى المهرجان، الذي تم إحداثه قبل سنتين بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ستقام الدورة الثالثة لهذا المنتدى تحت شعار "إفريقيا القادمة". وحسب رئيس المجلس السيد ادريس اليزمي، فإن المنتدى المتوقع تنظيمه يومي 13 و14 يونيو القادم، سيكون مناسبة لبحث عدد من المواضيع وخاصة ما يتعلق منها بمدينة الصويرة، التي اندمجت منذ قرون في تاريخ إفريقيا، وجددت ارتباطها، منذ 20 سنة، بالقارة وثقافاتها بفضل مهرجان كناوة وموسيقى العالم، وهي موسيقى وتقليد روحي يشهد على الذاكرة المتقاسمة.

وأضاف أن المنتدى ينكب على قضايا مرتبطة بحقوق الإنسان خصوصا وأن المغرب اعتمد سياسة طموحة في مجال الهجرة وارتبط بخطط سياسية واقتصادية بإفريقيا جنوب الصحراء.

وذكر السيد اليزمي أن المنتدى، الذي يضم كالعادة باحثين وفاعلين اجتماعيين ومتخصصين، يتوخى إعادة إحياء هذا التاريخ عبر مناقشة راهن إفريقيا اليوم وإكراهاتها وإمكانياتها ومكانتها في عالم اليوم، وديناميتها الجهوية، مما يمكن أن يشكل حلم وطموح إفريقيا القادمة.

من جهتها، أكدت السيدة نائلة التازي، منتجة ومنظمة المهرجان، أنه سيتم خلال هذه الدورة، التي ستستقبل فنانين استثنائيين، إصدار أنطولوجية موسيقى كناوة، وهو عمل ضخم استغرق عدة سنوات وتم إنجازه بتعاون مع جمعية "يرما غناوة"، مشيرة إلى أن معلمين مغاربة كبار سيقدمون عروضهم إلى جانب موسيقيين موهوبين مثل ماركوس ميلر، وباسيكو كوياتي، وإبراهيم معلوف، وديدييه لوكوود.

وارتأى المعلم عبد السلام عليكان، المدير الفني الذي يعد عضوا في الفرقة المؤسسة للمهرجان، خلال هذه الدورة أن يختار موسيقيين لا ينحدرون من المجموعات الكناوية ولكنهم أعطوا روحهم لهذا الفن "تاكناويت".

كما ستعرف هذه الدورة مشاركة مجموعة حمادشة، وعيساوة، والفنان فولان بوحسين، ومجموعة دردبا، وكذا مجموعة كيف سامبا، وآخرين.

وستكون برمجة هذه الدورة، المستلهمة من أرض إفريقيا والمتعانقة مع فن الجاز وموسيقى العالم، متميزة وجريئة عبر 30 حفلا موسيقيا.

كما تستقبل منصات الصويرة، إلى جانب 20 من أكبر المعلمين الكناويين من مختلف مدن المملكة، الفنان المالي باسيكو كوياتي، والفنان ماركوس ميلر، والعازف الكبير إبراهيم معلوف، والنجم الجديد لفن الريغي السينغالي ميتا وكورنيرستون.

وتقام هذه الحفلات على منصات مفتوحة وخاصة في مدينة الصويرة في ساحة مولاي الحسن، وباب مراكش.

ج/رض ن ف

اتفاقية شراكة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والخطوط الملكية المغربية

أضف المقال إلى :

أضيف في 16 أبريل 2014 الساعة 14 : 20

يوقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والشركة الوطنية "الخطوط الملكية المغربية"، يوم الخميس 17 أبريل 2014 بمقر المجلس بالرباط على الساعة التاسعة والنصف صباحا، اتفاقية شراكة تهم النهوض بثقافة حقوق الإنسان ونشرها.

وتهدف هذه الاتفاقية، التي سيوقعها كل من السيد ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان والسيد ادريس بنهيمة، رئيس شركة الخطوط الملكية المغربية، إلى تقوية قدرات مختلف الفاعلين في المجالات التي تشملها الاتفاقية، النهوض بفكر حقوق الإنسان وكذا النهوض المشترك بمنجزات المغرب في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية والمواطنة.

هكذا، يلتزم المجلس بموجب هذه الاتفاقية بدعم برامج التكوين التي تنظمها الخطوط الملكية المغربية في مختلف مجالات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والمساهمة في تنشيط وتأطير الندوات والأيام الدراسية المنظمة في مجال حقوق الإنسان.

كما يلتزم المجلس بإشراك العاملين بالخطوط الملكية في الدورات التكوينية والتظاهرات التي ينظمها ووضع إصداراته وكذا الوثائق المتصلة بالصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان رهن إشارة شركة الخطوط الملكية المغربية.

من جانبها، ستعمل شركة الخطوط الملكية المغربية على دعم أنشطة المجلس في مجال النهوض بحقوق الإنسان وكذا دعم المشاريع التي سيتم إطلاقها في إطار الاتفاقية.

وسيتم تنظيم عملية أولى برسم سنة 2014 تهم تحسيس وتكوين مكونين تقترحهم شركة الخطوط الملكية المغربية في مجال حقوق الإنسان والوقاية من التمييز.

يذكر أن التعاون بين المجلس وشركة الخطوط الملكية المغربية انطلق منذ سنة 2008 بتنفيذ برنامج للتحسيس والتكوين في مجال حقوق الإنسان لفائدة العاملين بالشركة وقد نظمت في هذا الصدد دورتين تكوينيتين.

http://www.maarifpress.com/news5712.html

يوقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والشركة الوطنية "الخطوط الملكية المغربية"، اليوم (الخميس) بمقر المجلس بالرباط في الساعة التاسعة والنصف صباحا، اتفاقية شراكة تهم النهوض بثقافة حقوق الإنسان ونشرها. وتهدف هذه الاتفاقية، التي سيوقعها كل من إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وإدريس بنهيمة، رئيس شركة الخطوط الملكية المغربية، إلى تقوية قدرات مختلف الفاعلين في المجالات التي تشملها الاتفاقية، النهوض بفكر حقوق الإنسان وكذا النهوض المشترك بمنجزات المغرب في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية والمواطنة. هكذا، يلتزم المجلس بموجب هذه الاتفاقية بدعم برامج التكوين التي تنظمها الخطوط الملكية المغربية في مختلف مجالات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والمساهمة في تنشيط وتأطير الندوات والأيام الدراسية المنظمة في مجال حقوق الإنسان.

Alb/3.

غزو إبراهيم وأطفاله في اعتصام مفتوح أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان

الأربعاء 16 أبريل 2014 – أصداء المغرب

غزو إبراهيم يطالب بالتدخل الفوري لجبر ضرره

أعلن غزو إبراهيم اعتصامه المفتوح مع عائلته أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط، إبتداء من يومه الثلاثاء 15 أبريل 2014 مطالبا بتسوية وضعيته الإجتماعية.

إبراهيم غزو ضحية سنوات الرصاص أحداث 1981 جلب أفراد اسرته المكونة من خمسة أفراد ليشاركوه في اعتصامه المفتوح أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان مطالبا بالتدخل الفوري لاعلى سلطة في البلاد من اجل جبر ضرره وإنصافه.

منتدى الكرامة لحقوق الإنسان , المجلس الوطني لحقوق الإنسان

http://xn--ogbfjh9j.xn--wgbl6a/morocconews/161805.html

متى يتحرك المنتظم الدولي لوقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان بتندوف ؟؟

الكاتب : انغير بوبكر | 17:00 16/04/2014

De »

الزيارات التي قام بها العديد من الصحفيين والسياسيين المغاربة لمخيمات تندوف واخرها زيارة الوفد الشبابي الاشتراكي الدولي كشف عن وضعية انسانية مؤلمة يعيشها المغاربة المحتجزون في تندوف امام مرأى ومسمع العالم ، ففي الوقت الذي تنادي فيه البوليساريو والجزائر بتغيير مهام المينورسو واضافة مهمة مراقبة حقوق الانسان لمهامها المحددة اصلا في مراقبة وقف اطلاق النار والمساهمة في خلق جو الثقة بين الاطراف المتنازعة وكذا السهر على تخليص المنطقة من الالغام وتنظيم زيارات عائلية لجمع شتات الاسر المغربية المشتتة بين تيندوف والمغرب ، سعى اللوبي الجزائري لدى دول العالم مستقويا بالمال الناتج عن الطفرة النفطية والغازية التي تعرفها الجزائر بفعل ارتفاع اسعار البترول في الاسواق العالمية واستمالة للدول التي عقدت معها الجزائر صفقات التسلح المتضمنة لشراء المعدات والاليات العسكرية التي تبلغ قيمتها مليارات من الدولارات ولا ننسى بأن الجزائر هي الثالثة افريقيا هذه السنة من حيث شراء الاسلحة بتكلفة مالية تناهز 2مليار دولار ، كل هذه المعطيات ساعدت اللوبي الجزائري على خلق بلبلة على مستوى مجلس الامن الدولي كادت ان تعصف بالجهود الكبيرة التي بذلها المنتظم الدولي لاكثر من ثلاث عقود من اشرافه على هذا النزاع المفتعل والموروث من الحقبة الاستعمارية . المجتمع الدولي قام بمجهودات كبرى من اجل تطويق تداعيات هذا النزاع الدولي الذي طال امده ويظهر ذلك جليا في عدد من القرارات الهامة التي اصدرها مجلس الامن ومنها :

1_ القرار رقم 690 لسنة 1991 الذي تم بموجبه خلق المينورسو والتي حدد لها القرار مهمة وضحة هي السهر على وقف اطلاق النار.

_القرار 1754 لسنة 2007 والذي ثمن بموجبه مجلس الامن المبادرة المغربية للحكم الذاتي كما ورد في نص القرار الاممي "وإذ يحيط علما بالمقترح المغربي الذي قدم إلى الأمين العام في ١١ نيسان/أبريل 2007، وإذ يرحب بالجهود المغربية المتسمة بالجدية والمسؤولية والمصداقية والرامية إلى المضي قدما بالعملية صوب التسوية "

وقرارات اخرى مثل 1783لسنة 2007 و1813 لسنة 2008 و1871 لسنة 2009 1920 لسنة 2010 و1979 لسنة 2011 و2044 لسنة 2012 والقرار الهام 2044 لسنة 2013 والذي سبق اقراره صخب اعلامي وحراك ديبلوماسي غير مسبوق بعدما تسرب من كواليس مجلس الامن الدولي امكانية مراجعة مهام المينورسو لتشمل حقوق الانسان . في الواقع دخل موضوع حقوق الانسان بقوة في الصراع المغربي الجزائري باعتبار ان جبهة لبوليساريو في الحقيقة ليست سوى ألعوبة في ايدي جنرالات الجزائر لذلك من المفيد ان نسمي الاشياء بمسمياتها ، الصراع حول الصحراء المغربية صراع جزائري مغربي صرف ، استعمال حقوق الانسان من طرف الجزائر و البوليساريو من اجل الضغط على المغرب اسطوانة مشروخة ومسرحية لم تعد تسلي الكثيرين من صناع السياسة الدولية في مراكز القرار ، كان ممكنا للجزائر والبوليساريو ان تستعملا ملف نبيل كملف حقوق الانسان قبل العولمة التكنولوجية وثورة الاتصال التي يعرفها العالم حيث يكتفي مواطنو العالم بسماع الاخبار من اذاعة رسمية واحدة وموجهة اما اليوم فالعالم باسره يعرف بأن حقوق الانسان منتهكة في الجزائر وتندوف اكثر منها في المغرب ، هذا لايعني ان بلدي المغرب جنة فوق الارض واننا كمغاربة ننعم بالديموقراطية الالمانية او حتى الامريكية لا ابدا في بلدي المغرب ما تزال هناك انتهاكات لحقوق الانسان مايزال القمع يمارس على المعطلين وعلى العمال وعلى الفئات المهمشة ماتزال حقوق النساء مهضومة ماتزال الامازيغية تنظر الخلاص من حكومة لا تريد للامازيغية ان تحظى بمكانتها المرموقة كما هو منصوص عليه دستوريا هذا لا ريب فيه ولكن في بلدي المغرب ملك هممام استطاع ان يطوي صفحة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان في اطار مقاربة الانصاف والمصالحة وان يقيم مؤسسات واليات حقيقية لحقوق الانسان مثل المجلس الوطني لحقوق الانسان الذي له من المهام الحقوقية الشئ الكثير وقيادته مناضلة بامتياز فرئيسه ادريس اليازمي كان من الاعضاء البارزين في

الفيديرالية الدولية لحقوق الانسان بل كان رئيسا سابقا لها وكان من الذين عانوا من سنوات النفي والاغتراب بسبب مواقفه السياسية ، كذلك امين العام المجلس المحامي المناضل الصبار احد اوجه اليسار المغربي الذي عانى من ويلات الاعتقال والقمع وهو من سليل العائلة الحقوقية للجمعية المغربية لحقوق الانسان قبل ان يصبح رئيسا لمنتدى الحقيقة والانصاف وهو منتدى يجمع ضحايا سنوات الرصاص والقمع ببلادنا ،في بلدي كذلك مؤسسة الوسيط التي تحكم بين الادارة والمرتفقين وتمنع تغول الادارة وجبروتها ، في بلادي خطة وطنية لاصلاح العدالة والقضاء وهي خطة طموحة التقت فيها ارادة الملك محمد السادس الذي يؤمن بأن العدل اساس الملك وان الحقوق والحريات ضمانة اساسية للاستقرار والتنمية ولا يمكن ان نبخس الناس اشياءهم ففي المغرب اليوم وزير عدل من احسن وزراء العدل الذي عرفهم المغرب في اعتقادي المتواضع ليس تكوينا وثقافة قانونية فقط ولكن أخلاقا ونظافة يد وعمق ايمان بالمغرب ، اقول هذا وانا من اشد معارضي الخط السياسي الذي ينتمي اليه الاستاذ المحامي الرميد ، ولكن الموضوعية والتجرد تقتضي مني ان اقول بان الاستاذ مصطفى الرميد ابلى البلاء الحسن في مجال اصلاح القضاء ، هذا بلدي المغرب الذي اتشرف بالانتماء اليه ، الارادة الحقوقية فيه للتغيير نحو الافضل تابثة وحرية التعبير فيه متوفرة الى حد كبير، فدعاة الانفصال من ابناء بلدي لهم حرية التصرف والتنقل ولهم حق الدفاع عن انفسهم امام المحاكم ولهم جوازات سفر يسافرون بها خارج المغرب لسب المغرب والتهجم عليه هذه هي الحقيقة ولكن في المغرب كذلك تجاوزات حقوقية واحكام جائرة ومنافية لحقوق الانسان ولكن تصدى لها المجتمع الحقوقي بالمغرب بكل حرية وفاعلية ، فهل يستطيع المواطن المغربي المحتجز في تيندوف ان يعبر عن رايه بحرية وان يعود الى بيته سالما معافى بعد ذلك ؟ في مخيمات الذل والعار بتندوف ترتكب فضاعات وجرائم يندى لها الجبين ، استغلال بشع للاطفال واعتبارهم دروع بشرية يساومون بها اولياء امورهم ، استغلال جنسي للفتيات واغتصابات يومية وقتل عشوائي للبشر، لماذا لا تفتح جبهة البوليساريو سجونها للمنظمات الدولية كما يفعل المغرب ؟ اليس المنتظم الدولي مقصرا بل مشاركا في التستر على جرائم البوليساريو المرتكبة في حق المواطنيين المغاربة ؟ لماذا سكت المنتظم الدولي عن المقابر الجماعية التي روى عنها الاسرى المغاربة في سجون الرابوني والكلتة وغيرها من السجون السرية قصصا مروعة تذكرنا بسجون ابوغريب ؟ لماذا لم تقترح الديبلوماسية المغربية على المنتظم الدولي لجنة تحقيق دولية في نهب المساعدات الانسانية واعادة بيعها من طرف اغنياء الحرب من البوليساريو امثال محمد عبد العزيز وابراهيم غالي واحمد البطل وغيرهم من مجرمي الحرب الذين اغتنوا من بؤس وشقاء ومعاناة المغاربة المحتجزين في تندوف ؟ لماذا لم يبادر مجلس النواب المغربي الى طلب الاتحاد البرلماني الدولي لزيارة مخيمات تندوف والوقوف عن كثب على معاناة المغاربة هناك ؟

المجتمع الدولي مطالب في اطار حرصه على استقرار المنطقة المغاربية على حل قضية اللاجئين المغاربة المحتجزين في تندوف والممنوعين من التفكير الحر المغاير لما تفكر فيه قيادة جبهة البوليساريو التي لا تتوانى منذ تاسيسها في فبراير 1976 في ارتكاب المجازر والفضاعات ضد المخالفين لها في الرأي بل كان مصطفى الوالي السيد مؤسس البوليساريو او ضحاياها حيث ماتزال ملابسات اغتياله في موريتانيا لغزا محيرا وسرا من اسرار الدولة ، اذا لم يتدخل المجتمع الدولي ستكون المنطقة برمتها بؤرة انتشار الارهاب والعنف والسلاح المشتت وسينتقل الدمار الى كل بقاع العالم وسيعيد العالم تجربة ابن لادن باخراج جديد واكثر مأساوية . اذا كانت الجزائر تطلب من المغرب احترام حقوق الانسان في الاقاليم الجنوبية المغربية فالاحرى بالجزائر ان توقف دعمها للجماعات الارهابية التي تنشط في الساحل والصحراء والتي تهدد استقرار الدول الجارة لها فهي من تدعم التيارات المتطرفة بتونس وهي من استولت على الاموال التي هربها ألقذافي إلى الجزائر ايام قليلة قبل سقوطه واحتظنت مرتزقة القذافي وهي من يزرع الفتنة بين الفصائل المالية وتحرض بعضها على الانفصال هي من دبرت قلاقل واضطرابات في الصحراء المغربية وهي التي اليوم تساند المجرم بشار الاسد في عدوانه على الشعب السوري هذه هي الجزائر نفسها التي لا تترك فرصة تمر دون ان تحاول النيل من استقرار ووحدة المغرب ، اليست الجزائر هي التي قتلت محمد بوضياف بعنابة سنة 1992 خوفا من تقارب بينه وبين الراحل الحسن الثاني ؟

اليست الجزائر هي التي اغتالت لونيس معتوب سنة 1998 وتريد ان تنسب دمه الى الجماعات الاسلامية المسلحة صنيعة المخابرات الجزائرية كما اعترف بذلك بعض الضباط الجزائريين المنشقين من المخابرات اهمهم العقيد السمراوي الذي اكد في برامج تلفزيونية الجرائم المتركبة من طرف الاجهزة الاستخبارية الجزائرية ونسبت للاسلاميين ؟

النظام الجزائري نظام ديكتاتوري مناهض لحقوق الانسان ولا يحق له اخلاقيا وسياسيا ان يطالب من المجتمع الدولي توسيع مهمة المينورسو اي ان

يعطي للمغرب دروس في حقوق الانسان ، ان من يحتاج الى احترام حقوق الانسان وايفاد لجن تحقيق دولية في جرائم الابادة الجماعية التي تعرض لها المغاربة في تندوف هي جبهة البوليساريو التي عليها ان تحترم المواثيق الدولية لحقوق الانسان وان تسلم قادتها للمحاكم الدولية فهناك دعاوى حقوقية ضدهم في اسبانيا وايطاليا و فرنسا .

المغرب مطالب بتفعيل ديبلوماسية قوية ترتكز على الدفاع عن حقوق الانسان ومكتسبات الاجماع الوطني حول قضية الصحراء المغربي في المحافل الدولية ولن يكون صوته مسموعا الا اذا اشرك المجتمع الحقوقي برمته وباختلاف مكوناته في تفعيل استراتيجية مغربية لتنزيل حقوق الانسان ممارسة وفعلا على ارض الواقع ويجب على السلطات العمومية ان تنهج منهجا قانونيا وحقوقيا في تعاملها مع الشباب المغربي لان المقاربة الامنية والقمعية التي اتبعت فيما مضى لم تكن مجدية بل زادت من تعقيد قضية الصحراء واتخذتها اطراف دولية مناوئة للمغرب ذريعة للتشكيك في قدرة المغرب على احترام حقوق الانسان ، اننا كمغاربة يجب ان نزاوج بين مصالح بلادنا في الامن والاستقرار والديموقراطية وبين احترام حقوق الانسان وفتح باب الحريات ، لان عدالة قضيتنا واحقيتنا في ارضنا لا يجب ان نخسرها بمحامي فاشل او بمقاربات لا انسانية.

Promotion des droits de l'Homme : La RAM signe avec le CNDH

3152/3

Royal Air Maroc (RAM) s'intéresse à la question des droits de l'Homme. La compagnie aérienne nationale procédera aujourd'hui même (17 avril), à la signature d'une convention de partenariat avec le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH). Celle ci aura lieu au siège du CNDH et portera sur la promotion de la culture des droits de l'Homme. La convention sera paraphée par Driss El Yazami, président du CNDH, et Driss Benhima, président de la RAM. A l'issue de cette signature, le CNDH s'engagera à soutenir les programmes de formation lancés par la RAM dans les domaines des droits de l'Homme et à l'animation et l'encadrement de séminaires ou colloques organisés en la matière. Il s'engage également à impliquer le personnel de la RAM dans ses programmes de formation et à mettre ses publications à la disposition de la RAM. Une première opération sera engagée au titre de l'année 2014 pour la sensibilisation et la formation de personnes désignées par la RAM. Rappelons qu'un premier accord de coopération avait été signé en 2008 entre le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) et la compagnie aérienne. Deux sessions de formation ont été organisées depuis.

FESTIVAL GNAOUA
L'AFRIQUE À L'HONNEUR À ESSAOUIRA

PUBLIÉ LE : 17 AVRIL 2014 - MAP

- L'Afrique à l'honneur lors du 17e Festival Gnaoua et Musiques du Monde d'Essaouira
- «Tout en manifestant sa solidarité avec les pays de l'Afrique, le Maroc veut réaffirmer ses racines africaines historiques», André Azoulay, conseiller de S.M. le Roi et président de l'Association Essaouira Mogador

L'Afrique sera à l'honneur lors de la 17e édition du Festival Gnaoua et Musiques du Monde, qui se tiendra du 12 au 15 juin prochain à Essaouira sous le Haut patronage de S.M. le Roi Mohammed VI, a annoncé mercredi soir à Casablanca, André Azoulay, conseiller de S.M. le Roi et président de l'Association Essaouira Mogador.

Le choix de ce thème permettra aux participants à cette manifestation, qui reflète l'âme authentique du Maroc et qui est reconnue pour son originalité et son ambiance unique, de revisiter l'histoire à travers un programme musical et artistique riche et varié que les artistes gnawi présenteront avec tellement de beauté et d'émotion, a ajouté Azoulay, lors d'une conférence de presse organisée pour la présentation du programme de cette édition.

«Tout en manifestant sa solidarité avec les pays de l'Afrique, le Maroc veut réaffirmer ses racines africaines historiques», a-t-il souligné, rappelant la visite effectuée récemment par le Souverain dans plusieurs pays africains pour réaffirmer ses racines africaines et l'attachement du Royaume à son continent et à la coopération sud-sud dans plusieurs domaines non seulement économique mais aussi culturel.

Il s'agit d'un Festival reconnu pour son originalité et son ambiance unique, qui valorise la part africaine de l'identité marocaine et qui illustre l'attachement à toutes les cultures du monde, a dit le président de l'association Essaouira Mogador.

Au volet très attendu de cette 17e édition, le Forum du Festival, créé il y a deux ans en partenariat avec le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), revient cette année pour une troisième édition avec pour thème «L'Afrique à venir».

Pour le président du CNDH, Driss El Yazami, le Forum, prévu les 13 et 14 juin prochain, sera une occasion pour traiter de plusieurs sujets notamment de la ville d'Essaouira, qui s'est insérée depuis des siècles dans l'histoire de l'Afrique et a renoué, depuis vingt ans, avec le continent et ses cultures grâce au Festival Gnaoua et Musiques du Monde : une musique et une tradition spirituelle qui témoignent de cette mémoire partagée.

Et d'ajouter que le Forum se penche sur des sujets liés aux droits de l'Homme, d'autant plus que le Maroc initie une ambitieuse politique de l'immigration et renoue sur les plans politique et économique avec l'Afrique sub-saharienne.

Rassemblant, comme à l'accoutumée, chercheurs et acteurs sociaux, spécialistes et simples festivaliers, le

● forum ambitionne de «revisiter cette histoire sur la longue durée, tout en analysant ce qui fait l'Afrique d'aujourd'hui, ses contraintes et ses atouts, sa place dans le monde d'aujourd'hui, ses dynamiques régionales et ce que pourrait être le rêve, l'ambition de l'Afrique à venir», a-t-il fait savoir.
L'anthologie de la musique gnaoui, un labeur méticuleux de plusieurs années, réalisé par l'Association Yerma Gnaoua et dédiée à cet art ancestral visant la valorisation de sa richesse rythmique, mélodique, lyrique et stylistique, sera diffusé durant ce festival qui accueillera des artistes exceptionnels», a souligné de son côté Neia Tazi, productrice et organisatrice du festival qui note que les plus grands maalmines Gnaoua du Maroc fusionneront avec des musiciens aussi talentueux que Marcus Miller, Bassékou Kouyaté, Ibrahim Maalouf ou encore Didier Lockwood.
Pour cette édition, le mâalem Abdelslam Alikane (co-directeur artistique qui fait partie de l'équipe fondatrice du Festival) a eu l'idée de se tourner vers des musiciens qui n'étaient pas issus du terreau» des confréries gnaoua, mais qui pourtant ont donné leur cœur à la tagnawite.
C'est à la fois une réflexion sur l'appartenance à une identité, la transmission vivante d'un patrimoine oral et ses évolutions et une initiative dans l'esprit d'ouverture et de générosité des gnaouas qui accueillent l'étranger avec bienveillance.
Cette édition connaitra aussi la participation de la confrérie des Hmadchas, des Issaouas, l'artiste Foulane Bouhssin, le groupe Derdba» ainsi que le groupe Kif Samba», entre autres.
Toujours inspirée de la terre d'Afrique et embrassant le jazz et les musiques du monde, la programmation de la 17e édition sera encore une fois audacieuse, avec près de 30 concerts.
Pour cette 17e édition, aux côtés de 20 des plus grands maîtres gnaoua de différentes villes marocaines, les scènes d'Essaouira accueilleront le griot malien Bassékou Kouyaté, le bassiste et jazzman qu'on ne présente plus Marcus Miller, l'immense trompettiste Ibrahim Maalouf, la nouvelle star du reggae le sénégalais Meta & the Cornerstones, et la soul/ folk issue des diasporas avec la somptueuse Ayo.
Tous ces spectacles se dérouleront sur des scènes à ciel ouvert, dans toute la ville d'Essaouira notamment à place Moulay el Hassan et Bab Marrakech.

http://www.lematin.ma/express/2014/festival-gnaoua-_l-afrique-a-l-honneur-a-essaouira/200624.html

DROITS DE L'HOMME: MAHJOUB EL HAIBA FAIT LE POINT

Par Mohamed Chakir Alaoui le 17/04/2014 à 11h13 (mise à jour le 17/04/2014 à 11h26)
© Copyright : Brahim Taougar le360Le Maroc n'a pas de complexe vis-à-vis des rapporteurs de l'ONU en matière des droits de l'homme, a affirmé Mahjoub El Haiba, le délégué interministériel aux droits de l'homme, lors du forum de la MAP.
Le Maroc n'a pas de complexe vis-à-vis des rapporteurs de l'ONU en matière des droits de l'homme. "Il est le seul pays dans la région à interagir favorablement avec toutes les procédures spéciales du Conseil des droits de l'homme" (CDH) a déclaré, jeudi, Mahjoub El Haiba, le délégué interministériel aux droits de l'homme, lors du forum de la MAP. Il a en outre mis en exergue le fait que le Maroc est l'un des rares pays qui "n'enregistrent aucun retard dans la présentation des rapports au CDH".

Selon El Haiba, les progrès réalisés par le Maroc dans le domaine des droits de l'homme "sont évalués selon les critères appliqués aux pays avancés en la matière". Le responsable gouvernemental a estimé en outre que l'interaction du gouvernement avec les recommandations du CNDH est "un choix stratégique".
Mahjoub El Haiba est la quatrième personnalité politique marocaine qui a été invitée en moins d'un mois par le forum de la MAP pour présenter une "évaluation objective" de la situation des droits de l'Homme au Maroc. Le forum a auparavant reçu Driss Yazami, président du CNDH, M'Barka Bouaida, ministre déléguée aux Affaires étrangères et Khalihenna Ould Errachid, président du Conseil consultatif royal pour les affaires sahariennes (Corcas).

http://www.le360.ma/fr/politique/droits-de-lhomme-mahjoub-el-haiba-fait-le-point-13309